حزبية مماثلة.

حظيت هذه التطوّرات، بمجملها، بترحيب أوساط م.ت.ف. وفصائلها الرئيسة التي بدأت تحرّكات جديدة على الساحة الاردنية تحت مظلة التغيير الديمقراطي، الذي وفّر دعماً حقيقياً للانتفاضة، وبات يسمح بـ «حشد طاقات [الشعب في الاردن] بأكملها في سبيل نصرة الانتفاضة»؛ وانطلاقاً من تأكيد تلازم انتصار الخيارين، الانتفاضي والديمقراطي[٣٨].

الانفتاح وآفاق التعاون

سارعت منظمات المقاومة الفلسطينية الى انتهاز فرصة الانفتاح الاردني الجديد لتعزيز أوضاعها؛ فأعادت «فتح» تمركز بعض نشطائها في الاردن، بصورة دائمة أو مؤقتة، ونقلت «الديمقراطية» بعض قياديها الى عمّان. فقد سمح الاردنيون لعضو المكتب السياسي، صالح رأفت، (خرج منه بعد التطوّرات الاخيرة التي شهدتها الجبهة) بالاقامة، بصفة دائمة في الاردن، و«ادارة شؤون الانتفاضة» من هناك. كما قام الامين العام المساعد للجبهة، ياسر عبدربه، بزيارة الاردن «توصّل خلالها الى تفاهم حول تعاون بين الاردن وم.ت.ف. في مواضيع اعلامية متعلّقة بالانتفاضة، مثل اذاعة برامج في [التلفزة] الاردنية لسكان المناطق [المحتلة]، بما في ذلك برامج تعليمية من أجل تعويض السكان عن غلق الجامعات في الضفة وغزة». تبع ذلك زيارة قام بها الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس). كما وجّه الملك حسين دعوة الى أمين عام الجبهة الشعبية، د. جورج حبش، لزيارة الاردن. وقد قام وفد من الجبهة ضمّ عضو مكتبها السياسي، تيسير قبعة، وعزمي الخواجة، بزيارة عمّان، التقيا، في اثنائها، رئيس وزراء الاردن، مضر بدران؛ كما قام الامين العام المساعد للجبهة، ابو علي مصطفى، بزيارة مماثلة. وأجرى الاردن اتصالات مع الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، التي يرأسها احمد جبريل[٣٩]. على ان أهمّ هذه الزيارات واللقاءات كان زيارة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في أواسط نيسان (ابريل) ١٩٩٠، برز من خلالها مستوى عالٍ من التنسيق بين الجانبين، الاردني والفلسطيني؛ ومع ذلك فقد ظلت واحدة من النقاط مثار اهتمام المراقبين، وتتعلّق بموضوع اقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي فلسطين والاردن. واستناداً الى بعض المصادر، فقد كان هناك نقاش في مسألة احياء مشروع الكونفدرالية الذي تبلور في منتصف الثمانينات، غير انه تمّ التريّث الى حين «استكمال الاجراءات الحالية لاضفاء الطابع الديمقراطي في الاردن»، كذلك الى حين «يحظى الفلسطينيون باقامة كيان ذي سيادة لهم في المناطق [المحتلة] بعد انسحاب اسرائيل منها»[٤٠]. وعكس هذا الموقف، في حقيقة الامر، قلق الاردن من تراجع العملية السلمية في المنطقة؛ وخشيته من تفاقم «أعمال العنف في المناطق [المحتلة، وظهور] التيارات المتطرّفة في حزب الليكود»، واحتمال قيام اسرائيل بطرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين الى الاردن، أو الاقدام على نشاطات عسكرية مباشرة ضده[٤١]، لتحقيق شعار «الاردن هو فلسطين». وتفسّر هذه المخاوف انفتاح الاردن الواسع على الفلسطينيين، والذي تدفع باتجاهه، أيضاً، مخاطر الأزمة الاقتصادية في البلاد؛ وكذلك، خشية الملك حسين من انفجار جديد يفوق انفجار نيسان (ابريل) ١٩٨٩، أو وقوع «انتفاضة فلسطينية» في البلاد. وعلى الرغم من جميع هذه المخاوف، التي تجد لها الكثير من المعطيات المساندة، فقد اختبر الجانبان، الفلسطيني والاردني، علاقاتهما الجديدة على محك التعاون المشترك في جهودهما لدعم الانتفاضة، فكانت المسيرة الشعبية الضخمة التي شارك فيها آلاف الاردنيين والفلسطينيين في أيار (مايو) ١٩٩٠، الذين توجّهوا الى جسر الملك حسين للتعبير عن احتجاجهم